

أثر المعنى في بناء المعايير النحوية

The effect of meaming on building grammatical starandardy

مخبر الدراسات المصطلحية والمعجمية

1 جميلة بكاي *

جامعة يحي فارس المدية (الجزائر) ، djamilabekkaye94@gmail.com

2 سعدودي الشاذلي

جامعة يحي فارس المدية ، (الجزائر) ، saadoudi2005@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023-02-06 تاريخ القبول 2024-05-27 تاريخ النشر 2024-06-01

ملخص:

يشغل المعنى مكانة مثلى في كثير من المباحث المتصلة باللغة والمهتمة بما إذ مرّ ذلك الاهتمام إلى أنّ معنى التراكيب اللغوية هو أساس تخاطب البشر ، فكلّ قولٍ يفيد معنى معيناً ، وتظهر أهمية أهمية المعنى أيضاً في اعتباره العنصر الأساس الذي تبنى عليه المعايير النحوية، وهذا ما يدفعنا لطرح الإشكالية الآتية: "هل للمعنى أثر بارز في بناء المعايير النحوية في المنظومة اللغوية العربية؟" وللإجابة عن هذه الإشكالية توجب علينا الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما هي العلاقة الرابطة بين المعنى وصناعة الإعراب؟ هل يؤثر المعنى في منع وتجويز التراكيب النحوية؟ إلى أيّ مدى يسهم المعنى في حذف أجزاء من التراكيب؟ هل لترجيح وجه إعرابي عن بقية الوجوه الإعرابية صلة بالمعنى المراد؟

وتظهر أهمية هذا البحث في دراسته بعض الظواهر أو المسائل النحوية التي لها علاقة بمستلزمات المعنى ومعطياته في بناء المعايير النحوية في البحث التحوي محولين إيضاح تلك العلاقة المتلازمة بين المعنى والمعايير النحوية. ولتحقيق هدفنا من الدراسة ارتأينا اعتماد تطبيق المنهج الوصفي التحليلي لأنه أكثر انسجاماً مع طبيعة المشكلة التي نسعى للإجابة عنها.

الكلمات المفتاحية: المعنى ، المعايير النحوية، المنع والتجويز، الإعراب والحذف.

Abstract: Times New Roman; size-12 (not more than 10 Lines)

. Meaning occupies a place like me in many of the topics related to language and those interested in it, as this interest has passed to the fact that the meaning of linguistic structures is the basis of human communication, so every saying has a specific meaning, and its importance appears, and this is what prompts us to pose the following problem: "Does meaning have a prominent impact on building grammatical standards? In the Arabic linguistic

* جميلة بكاي

system.” In order to answer this problem, we must answer the following questions: What is the relationship between meaning and the adjective of parsing? Does the meaning affect the prohibition and permissibility of grammatical structures? To what extent does meaning contribute to deleting parts of structures? Is weighting a syntactic face compared to the rest of the syntactic faces related to the intended meaning?

The importance of this research appears in its study of some grammatical phenomena or issues that are related to the requirements and data of meaning in the construction of grammatical standards in grammatical research, trying to clarify that interrelated relationship between meaning and grammatical standards.

To achieve our goal of the study, we decided to adopt the analytical descriptive approach because it is more in line with the nature of the problem we seek to answer.

Keywords: meaning, grammatical criteria , prohibition and permissibility , syntax and omission.

1. مقدمة:

يعدُّ المعنى العنصر الرئيس في كثير من المباحث التي عنيت بدراسة اللغة وتحليلها في مختلف مستوياتها اللسانية خاصة في المستوى التركيبي فالباحث في هذه المستويات والمتعمق فيها يدرك غاية الإدراك أن المعنى هو الأساس الذي تقوم عليه وتتأسس ، ليس هذا فحسب فالمعنى هو ركيزة التخاطب البشري إذا استحيل أن تحقق دورة التخاطب إن أقصينا المعنى ، وهذا لا يمكن طبعاً إذ أنّ غاية التخاطب والتواصل البشري هي إيصال معانٍ مختلفة في تراكيب وألفاظ معينة ، تتغير هذه الأخيرة وتتوسع بتغير المعاني المراد التعبير عنها وإيصالها إلى المتلقي، ومما لاشك فيه أن المعاني وجدت قبل الألفاظ وما الألفاظ إلا قوالب وضعت لتلمّ بكلّ معنى على حده ، هذا إن تكلمنا عن المعاني المعجمية ، أما إن تكلمنا عن معاني التراكيب فنحن هنا نتنقل من مستوى معين ومحدد يمكن الإحاطة به -المعنى المعجمي- إلى مستوى أعلى منه وأكثر عمقاً وتخصصاً وشمولاً - وهو موضوع بحثنا- إذ إن المعاني في المستوى التركيبي تمتاز بالتوسع وتنوع إمكانيات الاستعمال وتنوعها ، لذا يصعب الإحاطة بها دون مراعاة مكوناتها السياقية والمقامية والتركيبية وغيرها، فالألفاظ في التراكيب اللغوية تكتسب معانٍ إضافية غير تلك التي كانت عليها في حالة إفرادها -أي خارج التركيب- وعليه فالمعنى التركيبي أو ما يمكن أن نعبر عنه بالمعنى التّحوي ما هو إلا مجموع معانٍ مفردة تظافرت فيما بينها وانتظمت انتظاماً معيناً وفق ما يقتضيه السياق والمقام والمقصدية والقواعد النحوية...لتحقق المعنى المطلوب والذي يتغير بتغير العناصر السابقة وتغير ترتيبها أو تواليها أو إضافة عنصر أو حذف آخر.

أولاً: أهمية المعنى عند النّحاة :

بما أننا نتكلم عن المستوى التركيبي فإننا نتكلم عن المستوى النحوي وقواعده ، وعليه فعلاقة النّحو عموماً - والنّحو العربي خصوصاً- بالمعنى علاقة واضحة ومتبادلة إذ أن كلا منهما يقتضي الآخر بصورة ما ، ومنه فإن ما شاع بين الباحثين أن هذه العلاقة ما هي إلا علاقة ضعيفة وأنّ النّحاة لم يعوّلوا على المعنى في بناء معاييرهم

التَّحْوِيَة فهذا أمر يحتاج إلى إعادة نظر ، لأن النَّحَاة قد أولوا المعنى عناية خاصة أثناء وضعهم واستنباطهم للمعايير التَّحْوِيَة العربية ، وما دام المعنى هو فحوى الكلام وغايته ومراده وأساس قيامه فإن له نصيباً وافراً في جوهر المادة النحوية ، حيث نجد سيبويه وهو إمام النحاة يخصص باباً في كتابه سمَّاه (باب الاستقامة والإحالة في الكلام) الذي طرح فيه مسألة المعنى وسلامته واستقامته طرْحاً مباشراً، وبين أن أحسن التراكيب هي ما استقام فيها المعنى وسلامة النَّحْو ، أمّا إذا اسلمت المعايير التَّحْوِيَة في التراكيب اللغوية ولم يُراعَ فيها جانب المعنى فإن ذلك التركيب يحتفل الإخلال لا محالة، والإخلال في المعنى غير مستساغ ولا مُتَقَبَل في عرف النحاة ، يقول سيبويه "فمنه مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وما هو محال كذب ، وأمّا المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسأتيتك غداً ، وأمّا المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً وسأتيتك أمس ، وأمّا المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه ، وأمّا المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيداً رأيت وكى زيداً يأتيتك وأشبهه هذا، وأمّا الكذب المحال فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس"¹ وفي هذا الصدد يقول المبرد مؤكداً على أهمية المعنى وتقديمه عمّا عداه في بناء المعايير النحوية المستخلصة من كلام العرب : "وكلُّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وكلُّ ما فسد به المعنى فهو مردود"²

فالغاية من النحو ومعايره هو إيصال وبناء معنى سليم يستقر أثره وتتضح صحته ويبلغ قصده في كل من ذهن المتكلم والمخاطب ، ويؤكد ابن جنى على أهمية سلامة المعنى وصحته وأن الإخلال به أعظم شأنًا من الإخلال باللفظ يقول "فأروا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً وحجماً محققاً"³ وكذلك أشار ابن عصفور إلى ما ذهب إليه ابن جنى فقال "إذا كان الإخلال يحتفل أن يكون في جانب اللفظ أو في جانب المعنى قدر في جانب اللفظ، لأن المعنى أعظم حرمة من اللفظ، ولأن اللفظ إنما هو خلد المعنى ، ولأنه إنما أُتي به من أجله"⁴ ونجد ابن هشام ممن سلكوا هذا المسلك قائلاً : "وها أنا موردٌ بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد."⁵

وعليه فالنحاة أثناء إقرارهم لحكم نحوي وبناءهم لمعايير نحوية فإنهم يفعلون ذلك في ظل المعنى المراد من التركيب، فهم يولون مراعاة المعنى في النظر إلى التركيب التَّحْوِي وإلى المادة اللغوية أهمية قصوى وذلك حتى تستقيم التراكيب وفق ما تتطلبه المعاني وتحقق به أغراض الكلام ، فالنحاة قد تفتنوا إلى أن الغرض من دراسة التراكيب اللغوية والمستوى النحوي ليس بناء المعايير النحوية فحسب بل الغرض هو المعنى ووضوحه والحرص على أمن اللبس ، وبناء على هذا جاء تقييدهم للمعايير اللغوية عامة وللنحوية خاصة وفق ما يقتضيه المعنى الذي يسهم إلى حد كبير في تحديد الوظائف النحوية ، ويلحظ أن أغلب المعايير النحوية كان المعنى هو الأساس الذي بنيت عليه واستنبطت منه تنظيراً وتطبيقاً ، وحتى إن لم يكن المعنى هو الأساس الذي بنيت عليه بعض المعايير النحوية فإنه مما لا شك فيه قد أخذ قسطاً كبيراً منها في الإجراء والتحليل النحوي.

ثانياً: المعنى وصناعة الإعراب :

الإعراب والمعنى في اللغة العربية تجمعها علاقة قوية فكلاهما مكمل للآخر ولا يستقيم أحدهما إلا باستقامة نظيره، وقد أدرك التّحاة هذه الصلة الوثيقة وتناولوها في مؤلفاتهم إذ عدّوا الإعراب ما هو إلا إبانة عن المعاني وتفسير للتركيب اللغوية، قال ابن جني في حدّ الإعراب: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"⁶ وأيضاً إعراب يجب أن يسبقه فهم للمعاني المعجمية للألفاظ التراكيب في حالتها الإفرادية وفهم لمعانيها ووظائفها النحوية داخل التراكيب، فلا يستقيم الإعراب إلا إذا أسهم في إيصال المعنى المراد فإن لم يؤد هذه الوظيفة فلا حاجة إليه، ويرى ثعلب في الصدد أنّ "الإعراب لا يفسد المعنى فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب"⁷

وقد اشترط العلماء على العرب شرطاً رئيسياً قبل مباشرته إعراباً ما ألا وهو معرفة المعنى وفهمه يقول ابن هشام: "وأول واجب على العرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً"⁸ ويضيف الزركشي في بيان هذا الشرط، "ويجب عليه -الناظر في كتاب الله- مراعاة أمور أحدهما- وهو أول واجب عليه- أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب فإنه فرع المعنى"⁹ والملاحظ أنّهم لم يجعلوا فهم المعنى شرطاً على العرب فحسب بل جعلوه واجباً أولاً عليه اتباعه والخضوع له، وذلك لأن المعنى أعلى رتبة من الإعراب وأصل له وما الإعراب إلا فرع عنه يخدمه ويبيّنه، ومعنى الإبانة هنا أن المعاني موجودة أصلاً كفاعلية والمفعولية والاستفهام والتعجب وغيرها من الدلالات اللغوية المكونة في ذهن كلّ من المخاطب والمتلقي، ولكن هذه المعاني يصعب التفريق بينها والفصل فيها وهي موضوعة في تركيب الكلام، لذا جيء بالإعراب الذي هو عبارة عن حركات الينبئنا عن هذه المعاني يقول العكبري: "الإعراب فارق بين المعاني العارضة كالفاعلية والمفعولية والتعجب والنفي والاستفهام"¹⁰ ويضيف ابن فارس في ذات الصدد: "إن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال: "ما أحسن زيد" لم يعرف التعجب والاستفهام والدّم إلا بالإعراب."¹¹ وعليه يتبين أن الإعراب عند العلماء ما هو إلا فرع عن المعنى وخادم له ومبيّن به يفرق بين المعاني المختلفة داخل التراكيب اللغوية وتتجلى هذه الإبانة من خلال الحركات الإعرابية من رفع ونصب وجر وحزم.

ولكي نستبين أكثر أهمية المعنى وأسبقيته في اللغة عامة وفي بناء المعايير اللغوية خاصة، نذكر ما ذهب إليه ابن جني الذي عقد باباً في الخصائص سماه (تجاذب المعاني والإعراب) قال فيه: "وذلك أنّك تجد في كثير من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"¹²، ويضيف: "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى على ما هو عليه فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقلبت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت الإعراب حتى لا يشوش منها عليه، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"¹³ فالظاهر من أقوال ابن جني أنّه وقف على الكثير من كلام العرب الذي يكون فيه الإعراب والمعنى متجاذبين متعارضين، فيرى في هذه الحالة أنّ الأولى والأصح هو تقديم المعنى ومن ثم يصحح الإعراب وفق ما يقتضيه المعنى، لأن المعنى هو العروة الواجب التمسك بها أما المعايير النحوية والقواعد الإعرابية فإنها تصحح تبعاً لما يحقق المعنى

ويخدمه لأنها ما وضعت إلا تبياناً للدلالات المفهومة من التراكيب ، وعليه فإنه من الضروري تقديم المعنى على ما سواه في بناء المعايير النحوية المستحصلة من استقراء كلام العرب .

ومنه نستخلص أن للمعنى أولوية وأسبقية في عملية التحليل النحوي إذا لابد من الانسياق للمعنى والانتقيد له وإيجاد الوجه الإعرابي المحتمل للتركيب لكي يوافق المعنى المقصود ويسهم في إيصاله على أتم وجه ، دون الإخلال بأي حيثية من حيثياته، ومن تطبيقات ما ذكرناه ما جاء به ابن جني : " فمن ذلك قوله تعالى [إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ . يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ] سورة طارق آية 09 ، فمعنى هذا : أنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر ، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجوع ، والظرف من صلته والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز فإن كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه احتلت له بأن تُضمّر ناصباً يتناول الظرف ، ويكون المصدر المفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد : يرجعه يوم تبلى السرائر ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله¹⁴

وما يقصد ابن الجني في هذا التركيب أنّ المعنى يستوجب أن يتعلق الظرف (يوم تبلى) بالمصدر وهو (الرجوع) فيصبح المعنى أنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر ، وهذا يعنى الفصل بين المصدر والظرف المتعلق به بأجنبي وهو (خبر إن) -قادر- وهذا أمر لا يجوز في الصيغة الإعرابية لذا استوجب إيجاد مخرج نحوي يوافق التركيب المذكور وذلك من أجل الإبقاء على المعنى المراد من التركيب فالحيلة هاهنا بإضمار ناصب مناسب يتناول الظرف، ويكون هذا الناصب من لفظ الرجوع، والتقدير إنه على رجعه لقادر، يرجعه يوم تبلى السرائر.¹⁵ فهذا الشاهد الذي ذكرناه- وغيره من الشواهد التي لم نذكرها -دليل على مراعاة النحاة للمعنى في تعييدهم وبنائهم للمعايير النحوية ولوا اقتضى ذلك مخالفة صنعة الإعراب أو إيجاد تأويلات نحوية توافق ما تقتضيه المعاني المستفادة من التراكيب اللغوية، وغالبا ما يسمى هذا بخلاف الأصل أو خلاف الأولى، وهو مبدأ نحوي.

ثالثاً: أثر المعنى في منع وتجويز التراكيب اللغوية :

يعد المعنى من أهم الضوابط التي ارتكز عليها النحاة في منع وتجويز التراكيب العربية والأساليب اللغوية ، فالمتعمق في تحليلاتهم والباحث في مصنفااتهم يجد أن النحو العربي ومعايره قائمان في أساسهما وأصلهما على المعنى بمختلف قرائنه اللفظية والمعنوية ، فهم ينطلقون في الأساس من المعنى ليحققوا ما يقتضيه هذا الأخير جاعلين منه مرتكزاً يستندون إليه في وصف التراكيب اللغوية وتحليلها وتفسيرها محاولين الوصول إلى الدلالة النهائية المبتغاة من الأبنية اللغوية وإن اقتضى تحقيق هذه الدلالات والمعاني حذفاً أو تقديراً أو منعاً أو تجويزاً ، أو تحلاً فإنهم ينحون هذه الطريق حتماً ، لأن الهدف الأول هو استقامة المعاني وسلامتها فكما قلنا سابقاً كلُّ ما يؤدي إلى صحة المعنى فهو جيد مرغوب وكلُّ ما أدى إلى إفساد المعنى فهو مردود مرفوض . وعليه فالاحتكام إلى المعنى وتحقيقه يتقدم في الأغلب على الضوابط النحوية والأصول اللغوية وغيرها من أدوات الصناعة النحوية العربية، حيث قال المبرد : "أعتمد المعنى فيصلاً في تصحيح النحو¹⁶

إذن فالحكم على التراكيب اللغوية من حيث الجواز أو المنع أمر مرتبط بالمعنى ارتباطاً مباشراً ووثيقاً ، لكن تجدر الإشارة هاهنا إلى أن هذا الحكم لا يقتصر على المعنى النحوي خاصة أو المعنى اللغوي عامة ، بل يجب مراعاة المعنى بكل ما يكتنف ملابسات الخطاب- مقامية وسياقية وعرفية وعقائدية- وثقافية وسياسية- بالإضافة إلى مراعاة مقاصد المتكلم وتكوينات شخصيته دون إغفال للمخاطب أو أهل تلك اللغة بصفة عامة ، ومنه فإن التركيب اللغوي قد يخضع لمنع أو تجويز في المستوى النحوي المجرد ، أما عند انتقاله إلى البعد الدلالي -مستوى المعنى- قد يعكس الحكم الأول وهذا مراعاة لأبعادٍ جديدة وجوانب أخرى أضيفت للتركيب ، لأن المكونات الداخلية للغة تتميز بالانغلاق على البنية النظامية النحوية ، فهي ضيقة إذا ما قارناها بالبعد الخارجي للغة ، إذا يتميز هذا الأخير بالشمول والاتساع والإحاطة بكل العناصر غير اللغوية التي قد تُسهم في تبلور وإيصال المعنى في صورته النهائية ، وعليه فالانتقال إلى البعد الخارجي للغة يتطلب مراعاة معايير أخرى والنظر إليها.

ولبيان أثر المعنى في منع أو تجويز الصيغ والتراكيب اللغوية نضرب بعض الأمثلة لتوضيح ما أشرنا إليه في هذا الباب.

1 . المنع :

1. 1 منع التعجب من الألوان والعيوب: مما يمنعه النحاة ولا يجيزونه مثلاً في باب التعجب، فهم يمنعون التعجب من الألوان والعيوب، فلا يقال في التعجب من شدة الحمرة أو السمرّة ، "ما أحمره أو ما أسمره" ولا يقال في التعجب من شدة العور أو الحور مثلاً ما أعوره أو ما أحوره، وقد منع النحاة التعجب من هذا الأمر لأنه " قد ثبت واستقر فليس فيه الزيادة والتقصان، فهو وإن كان مشتقاً من الفعل بمنزلة اليد والرجل لا تقوله كما لا تقول: ما ايداه ولا ما أرجله؛ وإنما تقول: ما أشد يده؛ فعلى هذا ما أشد حمرة وما أشد عوره وكذلك جميع باهما.¹⁷ والمنع هاهنا وقع لا لمخالفة القاعدة النحوية لأنه لو نظرنا للقاعدة النحوية فجائز أن نقول (ما أعور أو ما أحمر) لأنهما مشتقان من الفعل ، وهما على وزن ما أفعل ، فهما يوافقان صيغة التعجب ، وإنما وقع المنع لأنهما لا يتماشيان مع المعنى ، وذلك لأن معنى الاعور والاحمر قد وقع وحصل فعلاً فصار بمثابة العضو من الجسم ، وعليه فلا يتعجب من المعنى الأصلي الواقع أساساً والذي ترسخ في الذهن ، وإنما يتعجب من درجة تفاوت هذا المعنى.

1 . 2 المنع الخصوصية المعنى: وتمتع بعض الألفاظ في اللغة بخصوصية في المعنى، هذه الخصوصية تمنع من اطراد استعمالها في كل تركيب، ومن أمثلة ذلك كلمة "حاشا": وهي "حرف يفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء"¹⁸ وعليه هي لا تستعمل إلا في تعابير تحمل هذا المعنى فإن كان التركيب لا يحمل معنى التنزيه عن الفعل الذي حصل فلا يجوز استعمالها لأنها تستعمل أساساً "للاستثناء فيما ينزه عن المستثنى منه كقولك، ضربت القوم حاشا زيدا، لذلك لم يحسن: صلى الناس حاشا زيدا لفوات معنى التنزيه.¹⁹ ولم يصلح استعمال حاشا في هذا المقام لأن التنزيه نقصد به التنزيه عما لا يليق أو عن فعل مشين، أي التباعد عن كل مكروه وقبيح والصلاة فعل شريف

رفيع، لذا لا يجوز التنزيه عن الرفيع واستعمال الألفاظ في اللغة لا بد أن يوافق دلالاتها ومعانيها، فحاشا تحمل معنى الاستثناء والتنزيه وماعدا مثلا للاستثناء فقط، فهنا نستعمل ما عدا وليس حاشا ، فنقول صلى الناس ما عدا زيدا.

1 . 3 منع بدل الجزء من الكل في ما لا يمكن تبغيضه : ومما يشترط أيضا في بدل الجزء من الكل -أو البعض من الكل- أن يكون المبدل منه مما يمكن تجزئته ويصح تبغيضه أو تقسيمه كقولك : سهرت الليل كله وحفظت القرآن نصفه ودرست الطلاب ثلثهم أو بعضهم.

وعليه لا يجوز بل يمنع قولنا : جاء زيد كله وقام عمرو بعضه ، والمنع هاهنا لم يحصل لمخالفة قاعدة نحوية ، وإنما وقع المنع لأن المبدل منه في كلتا الحالتين فقد شرطاً دلاليا سبب فقدانه اخلافاً في المعنى-لأنه غير سليم من حيث المعنى-ولكن إن كان الفعل -العامل في التركيب-مما يمكن تجزئته استغنيا عن الشرط السابق كما في: رأيت زيدا كله، لأن وقوع الرؤية ببعضه جائزة²⁰.

1 . 4 منع الاتيان بفعل وحد لزمانين أو مكانين مختلفين: ومن المنع أيضا بسبب مخالفته المعنى هو الإتيان بالفعل الواحد لزمانين أو مكانين متخالفين، يقول الاسترادي معلقاً ذلك " لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال ، نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس ، بلى لو عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك و أمامك ، وكذلك يجوز إن لم يتباين المكانان والزمانان نحو جلست خلفك وأمامك، وكذلك يجوز إن لم يتباين المكانان والزمانان نحو جلست خلفك أمس وقت الظهر وأمامك وسط الدار، وأما تقييد الحدث بقيدتين مختلفتين كما في قوله تعالى [مذؤوماً مدحوراً] الأعراف، آية 18، أو بمتضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته أبيض أسود، وممتزجين كما في اشتريته حلو حامض فلا بأس به²¹

في قول الاسترادي تأكيد على ما ذكرناه من منع التّحاة أن يجيء فعل واحد لمكانين أو زمانين مختلفين، وذلك لعدم استقامة المعنى ، لأنه يستحيل أن يقع الفعل ذاته في زمانين أو مكانين مختلفين في الوقت نفسه في حين أنهم جوزوا أن يكون للفعل الواحد أحوال مختلفة لأن المعنى صحيح غير فاسد. والأمثلة على أهمية دور المعنى في منع التراكيب اللغوية والمعايير النحوية كثيرة لا يمكن حصرها في هذا الموضوع ، وإنما ذكرنا بعضها منها استئناساً وتأكيداً على ما ذكرناه في هذا الموضوع.

2 . التجويز :

نقصد بالتجويز في هذا الموضوع هو تلك التراكيب اللغوية التي ترد مخالفة الأصول اللغوية أو القاعدة النحوية، وإنما تجوز لغرض خدمة المعنى أو موافقة الدلالة ، وهذا التجويز يعدّ استثناء لا أصلاً ، وله أسبابه ومبرراته ومن أمثلة ذلك:

2. 1 منع التّحاة وقوع المبتدأ نكرة : وذلك لانتفاء الإفادة فالأصل في المبتدأ مجيئه معرفة ولا يجوز الابتداء بالنكرة لأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد السامع شيئاً لكن قد نخرج عن هذا الأصل ويجوز الابتداء بالنكرة إذا حصلت الإفادة ووجد ما يسوغ ذلك ، "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد وتحصل الإفادة بأحد الأمور ، ذكر المصنف منها ستة ، أحدهما أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: في الدار رجلٌ وعند زيد نمره.²² نلاحظ من المثال أن كلا من "رجلٌ" و "نمره" مبتدأ، وهما نكرتان مؤخرتان، وقد تقدم الخبر عليهما وهو شبه جملة -جار ومجرور (في الدار) أو ظرف -عند- حيث اختص المبتدأ بتقديم الخبر عليه والخبر ما هو إلا تخصيص للمبتدأ حيث اختصت النكرة بتقديم الخبر عليها فحصلت الإفادة لذا جاز الابتداء بها، وعليه فالمعنى هاهنا هو المبرر للاستثناء على الأصل ومخالفة المعيار النحوي الصحيح.

2. 2 تذكير الفعل وتأتيته: ومن الأصول أيضاً التي وضعها النحاة أن يذكر الفعل إذا كان فاعله مذكراً، ويؤنث إذا كان فاعله مؤنثاً كقولنا : طلعت الشمس ونبت الزرع غير أن هذا الأصل قد يتجاوز عنه في بعض التراكيب اللغوية التي يكون فيها اللفظ المذكر مضافاً إلى مؤنث هو منه كقول العرب : اجتمعت أهل اليمامة قال سيبويه: "لأنه يقول في كلامه : اجتمعت اليمامة يعني أهل اليمامة ، فأثت الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام... فإن قلت: من ضربت عبد أمك أو هذه عبد زينب لم يجز، لأنه ليس منها ولا بها ، ولا يجوز أن تلفظ بها وأنت تريد العبد.²³ فسيبويه يؤكد أنّ ترك التاء في هذا التركيب هو الأصل، لكن يجوز تأنيث الفعل إذا كان المضاف المقصود بالكلام منتبهاً أو جزءاً من المضاف إليه ، وذلك حتى يستقيم المعنى المراد، فإن لم يكن المضاف جزءاً من المضاف إليه فلا يجوز أن يؤنث الفعل لأن المعنى لا يستقيم في هذه الحال. والأمثلة في هذا الباب كثيرة تشير إلى إدراك النحاة لأهمية المعنى، إذ جعلوه من أهم الضوابط التي تسوغ الخروج عن الأصول والقواعد النحوية ، واعتمده مبرراً لتجوير ما لا يجوز.

رابعاً: أثر المعنى في حذف أجزاء من التراكيب :

ذكرنا في المباحث السابقة أنّ للمعنى دوراً كبيراً في صناعة الإعراب ، وفي منع أو تجوير التراكيب اللغوية ، بل هو الآخذ بناصيتها وعليه تقوم سلامتها وخطؤها فهو الآلية الأولى والأساسية لضبط التراكيب اللغوية ولبناء المعايير النحوية، وبما أن للمعنى ذلك الأثر في المنظومة اللغوية ، فمما لا شك أن له أثراً بارزاً في حذف أجزاء من التراكيب، لأن الحذف أيضاً وسيلة من وسائل التعبير والإفادة وإيصال المعنى " ونقصد بالحذف عنصراً مهماً من عناصر التحويل، فكما أنّ الزيادة هي أية زيادة على الجملة التوليدية التّواة لتحويلها إلى جملة تحويلية لغرض في المعنى، فإن الحذف يعني أيّ نقص على الجملة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى²⁴ ، فهذا القول يؤكد ما ذهبنا إليه من أنّ أي تغيير يطرأ على التراكيب اللغوية بزيادة أو نقصان -حذف- يكون غرضه الأول هو تحقيق المعنى المراد أصلاً من هذه التراكيب.

ومن الأمثلة التي نضربها في هذا الباب قوله تعالى : [وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا] الملاحظ من هذه التراكيب المتتالية أنّ المفعول به حذف لفظاً وتقديراً - وكان من الممكن - إن لم يكن هذا هو الأصل - أن يذكر المفعول به لأنّ الأفعال الواردة في قوله تعالى كلها متعدية ، ولكن الحذف في هذا المقام أجود وأحسن لأنّ المعنى في هذه التراكيب اللغوية غير قائم على قصد المفعول به لذاته ، وإنما الغرض منها هو إثبات أنّ معنى الإضحاك والابكاء والإحياء والاماتة والإغناء والإقناء الله وحده لا شريك له متى يشاء وأين يشاء ولمن يشاء ولم يشاء يقول الجرجاني " وهكذا كلّ موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون منه ، فإنّ الفعل لا يعدي هناك ، لأنّ تعديته تنقص الغرض وتفسد المعنى.²⁵ وعليه فالمعنى هاهنا هو الذي أدى إلى حذف المفعول به من التراكيب ، فالتركيب استحباب كما يقتضيه المعنى وسلامته لا العكس، ومنه نستنتج أنه إذا كان الغرض إثبات معنى الفعل للفاعل جملة وتفصيلاً ومقتصرًا عليه فقط دون غيره اكتفينا بذكر الفعل وفاعله دون تعديته لأنّ تعديته تفسد المعنى ولا تؤدي الغرض.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ البقرة، آية 02 ففهي هذه الآية حذفٌ للمبتدأ واضح - هذا عند الوقف على قوله تعالى "لا ريب فيه" - وتقدير الحذف هو هدى للمتقين، والحذف هاهنا ضرورة مقتضاة لأن المعنى استقام استقامة تامة في ذهن المتلقي فلم يبق داعٍ لذكره والحذف أجود وأحسن " لأن ذكره يبعث في النفس السأم لشدة وضوحه بسبب قرب الحديث عنه، كما تحسُّ بذلك في قوله تعالى ﴿ ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ أو لا ترى الضمير العائد على الكتاب قلقاً لشدة قرب الكتاب المائل أمام النفس²⁶

نكتفي بذكر هذين المثالين في هذا الباب لأن أمثله كثيرة ومتعددة، والغرض منها إبراز أهمية المعنى في حذف أجزاء من التراكيب، فالحذف يقع غالباً لما يستدعيه المعنى ولما يتناسب معها، فإذا حقق الحذف هذه الغاية كان هو المراد.

خامساً: ترجيح وجه إعرابي على أساس المعنى :

الأوجه النحوية -الإعرابية- التي تذكر في كلمة معينة في تركيب معين ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوجيه المعنى، فهي تعبر عن المعاني المتنوعة التي يدل عليها كل وجه من هذه الوجوه، لذا كانت قوّة المعنى ضابطاً مهمّاً في التفضيل والترجيح بين هذه الأوجه، والأمثلة الآتية توضح ما ذكرناه:

قال تعالى ﴿ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي ﴾ سورة ص آية 32، ذكر النحاة لنصب (حب الخير) وجهين²⁷ :

الأول: أن يكون منصوباً على أنه مفعول به

الثاني: أن يكون منصوباً على المصدر، ووضع (حبّ) وهو اسم مصدر موضع المصدر وهو الإحباب.

وكل وجه له دلالاته المستقلة الخاصة التي تنسجم مع بقية مفردات التركيب وتؤدي معنى عامًا معينًا، ولكن هذه المعاني قد تتفاوت في القوة والدقة وكمال المعنى ، ففي الآية المتقدمة ، ذكر النحاة أن الوجه الأول أوجه الوجهين لأن المعنى: إني أثرت حب الخير ، لا أنه أحبُّ حُبًا مثل حبِّ الخير²⁸. يقول مكِّي القيسي : " قوله (حب الخير) هو مفعول به، وليس بمصدر، لأنه لم يخبر أنه أحبُّ حُبًا مثل حبِّ الخير، وإنما أخبر أنه أثر حُبِّ الخير، وقد قيل هو مصدر وفيه بعد في المعنى.²⁹ وفي موضع آخر قال تعالى ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ الأعراف 55-56. يجوز في المنصوبات الأربعة في الآية المتقدمة التي هي تضرعا، وخفية وخوفا وطمعا ثلاثة أوجه³⁰

الأول: الحالية

الثاني: المفعول لأجله

الثالث: النصب على المصدر

وقد كان للمعنى أثره في اختيار أوجه هذه الوجوه عند المعربين والمفسرين يقول ابن القيم بعد ذكره للأوجه المحتملة" والصحيح في هذا أنه منصوب على الحال والمعنى عليه ، فإن المعنى ادعوا ربكم متضرعين إليه خائفين طامعين... ومما يدل على هذا أنك تجد مثل هذا صالحا وقوعه جواباً لكيف ، فإذا قيل كيف أدعوه قيل تضرعا وخفية ، وتجد اقتضاء (كيف) لهذا أشد من اقتضاء (لم) ولو كان مفعولاً له كان جواباً ل (لم) ولا تحسن هنا، ألا ترى المعنى ليس عليه ، فإنه لا يصح أن يقال : لم أدعوه؟ فيقول : تضرعا وخفية ، وهذا واضح ولا هو انتصاب على المصدر المبين للنوع الذي لا يتقيد به الفاعل لما ذكرنا من صلاحيته جوابا لكيف وبالجملة، فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال ، بل الاتيان بالحال هاهنا بلفظ المصدر يفيد ما يفيد المصدر مع زيادة فائدة الحال، فهو أتم معنى ولا تنافي بينهما والله أعلم.³¹

الخاتمة:

توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى أن للمعنى دور بارز في بناء المعايير النحوية وأنه هو الأساس الذي تقوم عليه الصنعة النحوية واللغوية، وعليه يمكن تدوين أهم النتائج التي استخلصناها خلال دراستنا وفق النقاط الآتية:

1- الإعراب والمعنى تجمعها علاقة قوية فكلاهما مكمل للآخر ولا يستقيم أحدهما إلا باستقامة الآخر ، وقد

أولى النحاة اهتماماً كبيراً بالمعنى في تقعيدهم وبناءهم للمعايير النحوية ولو اقتضى ذلك مخالفة صنعة الإعراب أو إيجاد تأويلات نحوية توافق ما تقتضيه المعاني المستفادة من التراكيب اللغوية.

2- إدراك النحاة لأهمية المعنى إذا جعلوه ضابطاً بل من أهم الضوابط التي تسوّج الخروج عن الأصول والقواعد

النحوية ، واعتمده في منع بعض الأساليب التعبيرية التي لا تحدم المعنى وإن كانت سليمة من الناحية

النحوية كما اعتمده - أي معنى- في تجويز ما يخالف الأصول اللغوية والإعرابية.

3- يعد المعنى الموجه الأساس في المنظومة النحوية اللغوية العربية، ويظهر أثره في بناء التراكيب اللغوية، ويظهر أيضا في حذف أجزاء من هذه التراكيب لأسباب يقتضيها هو -أي المعنى- وعليه يكون ترجيح وجه إعرابي على آخر لأنه أكثر خدمة للمعنى.

. قائمة المراجع:

- 1) الصاجي في فقه اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت395هـ) تحقيق: أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
- 2) الكليات، أبو البقاء الحسيني الكفوي، (ت: 1094هـ)، مطبعة بولاق، مصر، ط2 (1887م).
- 3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، إبي محمد عبد الحق بن غالب بن فارق
- 4) 4-المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، (286هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، ط02، (1979م)، ج4.
- 5) 5-بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (701هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، السعودية، ط1، (1425هـ)، ج3.
- 6) 6-دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1 (د،ت).
- 7) 7-شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل العقيلي الهمداني (ت: 769هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، ط2، (2009م)، ج1.
- 8) 8-طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي (ت: 379هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، ط2، (1984م).
- 9) 9-في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمارة، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ط1، (1984م)،
- 10) أسرار البلاغة في القرآن، محمود شيخون، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ط:1، (1984م).
- 11) 10-نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد موسى، دار البشير، القاهرة، مصر، ط:1، (1987م).
- 12) 11-ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت: 616هـ) تحقيق: علي محمد البحراوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط:1، (1966م)، ج2.
- 13) 12-البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، (ت794هـ) تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط3: (2006م).
- 14) 13-البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري (ت577هـ) تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1 (1980م) ج2.
- 15) 14-الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392هـ): تحقيق: محمد علي التّجار، دار الهدى، بيروت: ط2 (د،ت)، ج1.

- 16(15)- حاشية العلوي على تفسير البيضاوي، وجيه الدين العلوي، (ت: 998هـ)، تحقيق: محمد حنيف خان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2020م، ج3.
- 17(16)- شرح جمل الزجاجي، أبو حسن علي بن عصفور الاشبيلي (ت: 669هـ) تحقيق: فوار الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (1998)، ج1.
- 18(17)- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ) تحقيق، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط2، (1984م).
- 19(18)- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، (ت: 761هـ) تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1999هـ، ج2.
- 20(19)- شرح المفصل، ابن علي ابن يعيش (ت: 643هـ)، تحقيق: مشيخة الأزهر المعمور الطباعة المنيرية، مصر، ط1، - (د، ت)، ج4.
- 21(20)- كتاب سيبويه (أبو بشير عثمان بن قنبر، ت: 180هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط: 03 (1998م)، ج1.
- 22(21)- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري (ت: 616هـ) تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط3، 2007م.

الهوامش :

- ¹ سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط : 03 ، القاهرة ، مصر ، 1998 ، ج : 01 ، ص : 25 ، 26
- ² المبرد ، المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عزيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، ط : 02 ، القاهرة ، مصر ، 1979 ، ج : 04 ، ص : 311
- ³ ابن جني ، الخصائص ، تح : محمد علي النجار ، دار الهدى ، ط : 02 ، بيروت ، لبنان ، د.ت ، ج : 01 ، ص : 224
- بن عصفور الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي . تح : فوار الشعار ، دار الكتب العلمية ، ط : 01 ، بيروت ، لبنان ، 1998 ، ج : 01 ، ص : 401 ، 400⁴
- ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تح : بركات يوسف هبود ، دار الأرقم ، ط : 01 ، بيروت ، لبنان ، 1999 ، ج : 02 ، ص : 182⁵
- ⁶ ابن جني ، الخصائص ، ج : 01 ، ص : 35
- ⁷ الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط : 02 ، الإسكندرية ، مصر ، 1984 ، ص : 131
- ⁸ ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ج : 02 ، ص : 180
- ⁹ الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، تح : أبو الفضل الدمياطي ، دار الحديث ، ط : 03 ، القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص : 210
- ¹⁰ العكبري ، مسائل خلافية في النحو ، تح : عبد الفتاح سليم ، مكتبة الاداب ، ط : 03 ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص : 80
- ¹¹ ابن فارس ، الصحاحي في فقه اللغة تح : أحمد حسن بسبح ، دار الكتب العلمية ، ط : 01 ، بيروت ، لبنان ، 1997 ، ص : 35
- ¹² ابن جني ، الخصائص ، ج : 03 ، ص : 255
- ¹³ المصدر نفسه ، ج : 01 ، ص : 283 ، 284
- ¹⁴ المصدر نفسه ، ج : 03 ، ص : 255 ، 256
- ¹⁵ أبو محمد عبد الحق بن غالب بن فارق ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز
- ¹⁶ نهاد موسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، دار البشير ، ط : 01 ، القاهرة ، مصر ، 1987 ، ص : 65
- ¹⁷ المبرد ، المقتضب ، ج : 04 ، ص : 311

- وجيه الدين العلوي ، حاشية العلوي على تفسير البيضاوي ، تح : محمد حنيفخان ، دار الكتب العلمية ، ط : 01 ، بيروت ، لبنان ، 2020 ،
ج : 03 ، ص : 290¹⁸
- الكفوي ، الكليات ، مطبعة بولاق ، ط : 02 ، مصر ، 1887 ، ص : 161¹⁹
- ابن يعيش ، شرح المفصل ، تح : مشيخة الأزهر المعمور للطباعة المنيرية ، ط : 01 ، مصر ، د . ت . ، ج : 03 ، ص : 44²⁰
- المصدر نفسه ، ج : 02 ، ص : 56²¹
- ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، ط : 02 ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، ج :
02²² ، ص : 175
- سيبويه ، الكتاب ، ج : 01 ، ص : 53 ، 54²³
- خليل عمارة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، عالم المعرفة ، ط : 01 ، جدة ، السعودية ، 1984 ، ص : 134²⁴
- عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تح : محمد محمود شاكر ، مكتبة الخناجي ، ط : 01 ، القاهرة ، مصر ، د . ت . ص : 155²⁵
- محمود شيخون ، من أسرار البلاغة في القرآن ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ط : 01 ، القاهرة ، مصر ، 1984 ، ص : 35²⁶
- العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، تح : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط : 01 ، القاهرة ، مصر ، 1966 ، ج : 02 ،
ص : 110²⁷
- الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، تح : طه عبد الرحمن طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط : 01 ، مصر ، 1980 ، ج : 02 ، ص :
315²⁸
- القيسي ، مشكل إعراب القرآن ، تح : حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، ط : 02 ، بيروت ، لبنان ، 1984 ، ص : 625 ، 626²⁹
- المصدر نفسه ، ص : 294³⁰
- ابن قيم الجوزي ، بدائع الفوائد ، تح : علي محمد العمران ، دار عالم الفوائد ، ط : 01 ، مكة المكرمة ، السعودية ، 1425 هـ ، ج : 03 ، ص :
859³¹ ن 860